

اللجنة الثانية  
الجلسة ٢  
المعقودة يوم الثلاثاء  
١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون  
الوثائق الرسمية  
NOV 1 1991

محضر موجز للجلسة الثانية

الرئيس : السيد بيرك (إيرلندا)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

بيان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.2/46/SR.2  
22 October 1991  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official :  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

انتخاب أعضاء المكتب

- ١ - الرئيس : أبلغ اللجنة بأن مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة الدول الآسيوية رحبوا السيدين باراك (رومانيا) وزياران (جمهورية إيران الإسلامية) لمنصب نائبي الرئيس وأن مجموعة الدول الأفريقية رحبت السيد راكوتونايغو (مدغشقر) لمنصب المقرر .
- ٢ - وانتخب السيدان باراك (رومانيا) وزياران (جمهورية إيران الإسلامية) نائبين للرئيس بالتزكية .
- ٣ - وانتخب السيد راكوتونايغو (مدغشقر) مقرا بالتزكية .

تنظيم الأعمال (A/46/250 ، A/46/251 ، A/C.2/46/1 ، A/C.2/46/L.1 و Add.1)

- ٤ - الرئيس : لفت انتباه اللجنة الى رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ موجهة الى رئيس اللجنة الثانية من رئيس الجمعية العامة (A/C.2/46/1) ، تتعلق بالبنود المحالة الى اللجنة . وأشار الرئيس أيضا الى الوثيقة A/C.2/46/L.1 التي تتضمن مشروع برنامج عمل اللجنة الذي أعدته الأمانة العامة والوثيقة A/C.2/46/L.1/Add.1 التي تتضمن معلومات عن حالة إعداد الوثائق .
- ٥ - ولفت الرئيس انتباه اللجنة الى مختلف التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة بناء على التوصيات الواردة في التقرير الأول لمكتب الجمعية المتعلق بتنظيم الدورة العادية السادسة والأربعين (A/46/250) ، بغية تعزيز الكفاءة والاقتصاد في النفقات .
- ٦ - السيد مايور (هولندا) : اقترح باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن يُنظر في البند ٨١ الهام المتعلق بأزمة الديون الخارجية والتنمية بعد انعقاد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر .

(السيد مايور ، هولندا)

٧ - واقترح المتكلم تعديل برنامج العمل بحيث يمكن ، بعد المناقشة العامة ، دراسة البنود المتمثلة بالمساعدة الإنسانية الطارئة . وقال المتكلم إنه يسلم بأن تقرير الأمين العام عن مجموعة المسائل هذه لم ينجز بعد ، ومع ذلك فإن بإمكان الجمعية العامة أن تنظر في التقرير في جلساتها العامة عند بحث البند ١٤٣ المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ .

٨ - السيد فيرتوفت (النرويج) : اقترح أن تنظر اللجنة في البند الفرعي (ج) من البند ٧٧ ، العقد العالمي للتنمية الثقافية ، بعد انتهاء مداوات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن هذا العقد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر .

٩ - السيد سيزاكي (اليابان) : قال إنه يؤيد اقتراح هولندا لأن من الممكن توقع نتائج هامة من الاجتماعات السنوية التي سيعقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بانكوك .

١٠ - ومع ذلك ، لم ير المتكلم أي سبب لتقديم موعد النظر في البند ٨٣ المتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . فتقرير الاجتماع الثاني للجنة العلمية والتقنية الذي عقد مؤخرا في غواتيمالا لم ينجز بعد ولن يكون جاهزا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر . وسوف يعقد المجلس الخاص الرفيع المستوى اجتماعات قبل نهاية النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر . وعليه فاليابان تحبذ أن يُنظر في البند ٨٣ في المواعيد المقررة في برنامج العمل .

١١ - السيد أوليسيميكال (نيجيريا) : قال إن الموعد الذي حدده برنامج العمل للنظر في البندين ٧٨ و ٧٩ المتمثلين بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبحمية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة ، هو نفس الموعد الذي سيعقد فيه اجتماع وزاري افريقي بشأن البيئة في ابيدجان (كوت ديفوار) . وعليه ، اقترح المتكلم إرجاء النظر في هذين البندين حتى الفترة من ١٨ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر وأن يتم في الفترة من ١١ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، أي في المواعيد التي كانت مقررة أصلا للنظر في البندين ، عقد مشاورات غير رسمية في الموضوع .

١٢ - السيد ايتوكيت (أوغندا) : أعلن أنه يؤيد اقتراح نيجيريا فيما يتعلق بالبندين ٧٨ و ٧٩ . أما فيما يتعلق بمجموعة البندين ٨٢ (الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية) و ٨٨ (تنمية الموارد البشرية) ، فقد اقترح وفده تقديم موعد النظر فيهما إذ أنهما كانا دائما موضع نقاش مطول ومعقد . وقال إن وفد أوغندا لا يقترح موعدا محددًا ، لكي يتسنى للوفود عقد أوسع قدر ممكن من المشاورات بهذا الشأن .

١٣ - السيد كوفور (غانا) : تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ فقال إنه يتعين أن تكون الوثائق جاهزة قبل ستة أسابيع من بدء المناقشة . وبما أن لدى اللجنة جدولًا مشغولًا بالأعمال ، فإنه ينبغي العمل على توزيع الوثائق قبل فترة معقولة من بدء النظر في كل بند . وفي حالة عدم تسني ذلك ، ينبغي تأجيل المناقشة .

١٤ - السيد هايبور (هولندا) : قال ، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي ، إنه يشنّ على اقتراح وفد أوغندا بتقديم موعد النظر في البند ٨٢ واقتراح وفد النرويج بتأجيل مناقشة البند ٧٧ إلى ما بعد انعقاد اجتماع اليونسكو .

١٥ - السيد سيت (الهند) : أعلن تأييده لاقتراح مجموعة الـ ٧٧ . وفيما يتعلق بالبند ٨١ ، أحاط وفده علما برغبة ممثلي الاتحاد الأوروبي واليابان تأجيل المناقشة . وبما أن المفاوضات بشأن الديون تكون عادة عسيرة ومطولة ، فإنه من الملائم الانتظار إلى حين نهاية مداوات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . ومع ذلك ، فإن تأجيل البند حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر يعني وضعه عمليا في نهاية الجدول .

١٦ - وتابع قائلا إن وفد الهند يرى أن البند ٨١ ينبغي أن يبقى حيث هو أو ربما يمكن إجراء تعديل بسيط لفترة أسبوعين بحيث ينظر فيه حوالي منتصف تشرين الأول/أكتوبر . ويمكن أن تؤخذ حيلة مداوات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللاحقة في الاعتبار أثناء مناقشة القرار المتعلق بالديون .

١٧ - السيد فال (السفال) : قال إنه يُستشف من مضمون الوثيقة A/C.2/46/L.1 أنه لا يترتأى عقد جلسة للجنة الثانية يوم الاثنين ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر . ولا تعطي حواشي الوثيقة سببا لهذه العطلة . وسأل المتكلم عما إذا كان هنالك نشاط معين في الجلسات العامة للجمعية العامة في هذا التاريخ يمكن أن يهم أعضاء اللجنة الثانية أم أن ذلك من صميم البرمجة العادية .

١٨ - السيد ستوبي (أمين اللجنة) : قال إن أعضاء المكتب سيجتمعون لبحث المسائل التي أشيرت ، ومن بينها المسألة المتعلقة بموعد بحث البند ٨١ وتغيير موعد البند ٨٤ وفرعيه المتعلقين بالمساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث . وفيما يتعلق باقتراح وفد النرويج تأجيل بحث البند الفرعي (ج) من البند ٧٧ ، العقد العالمي للتنمية الثقافية ، قال إنه لا يجد صعوبة في إرجائه الى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، على أن يشمل هذا التغيير أيضا البند الفرعي (ي) من البند المذكور .

١٩ - وفيما يتعلق بما ذكره ممثل النرويج من صعوبات فيما يتعلق ببحث البندين ٧٨ و ٧٩ يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر لتصادف هذا الموعد مع موعد اجتماع الوزراء الافريقيين المعني بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، قال المتكلم إن المكتب سينظر في اقتراح تغيير الموعد المذكور الى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر . وغني عن القول إن القرار النهائي بهذا الصدد عائد للجنة نفسها .

٢٠ - وفيما يتعلق باقتراح أوغندا بصدد البندين ٨٢ و ٨٨ المقرر النظر فيهما يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، قال المتكلم إنه اعتبر ملائما في مناسبات سابقة النظر في هذين البندين بعد انعقاد مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيجتمع هذه المرة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أو مطلع تشرين الثاني/نوفمبر . ومع أن هذا هو العرف المتبع فلا توجد قاعدة بذلك وبالتالي فإن اتخاذ قرار بهذا الشأن متروك للجنة .

٢١ - واستطرد قائلاً إن الأمانة تحيط علماً بملاحظات ممثل غانا وأن تدابير سوف تتخذ بهذا الشأن . وردا على الملاحظة التي أبدتها ممثل السنغال ، ذكر المتكلم أن من غير المقرر عقد جلسة يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر لوجود ترتيب خاص مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بعقد اجتماع لها في اليوم نفسه في نيويورك . وكان القصد هو التعاون على هذا النحو مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا لكي يتسنى لها الاستفادة من خدمات المؤتمرات في ذلك اليوم وعقد الاجتماع المذكور الذي يهم القارة بالتاكيد ويهم كثيرا من الوفود الأخرى .

٢٢ - الرئيس : اقترح أن يدرس نائبا الرئيس وأعضاء المكتب هذه المقترحات وأن يقدموا في اليوم التالي إلى أعضاء اللجنة بيانا بنتائج هذه الدراسة .

٢٣ - وقد تقرر ذلك .

بيان المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٢٤ - السيد بلانكا (المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) : قال إنه على الرغم من أن الحرب الباردة استأثرت طيلة ٤٥ عاما بجانب كبير من الاهتمام ، فإن الوقت قد حان الآن ، وقد خفت المواجهة العقائدية بين الشرق والغرب ، للتصدي للمشاكل المعقدة المتعلقة بالقضاء على الفقر وحماية البيئة ومكافحة الجريمة وإساءة استعمال المخدرات .

٢٥ - وأضاف قائلا ان الاقتصاد الدولي ينم عن مؤشرات ضعف مقلقة . فالبلدان التي يتوقع منها عادة دفع عملية النمو الاقتصادي العالمي إما أنها لا تزال تتخبط في الازمة أو أنها بدأت بالكاد في الخروج منها . ففي أوروبا ، أخذ النمو الاقتصادي بالتراجع . كما تعاني ألمانيا صعوبات اقتصادية نابعة من عملية التوحيد . وفي أمريكا الشمالية لم يتحقق بعد انتعاش كامل . وفي اليابان فقد الاقتصاد ديناميته وتظهر عليه علامات الإجهاد .

٢٦ - ومضى قائلا إنه يلاحظ في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي كانت اشتراكية فيما مضى أن التحول الى اقتصاد السوق عملية هي أكثر تعقيدا مما كان متوقعا . أما البلدان الصناعية فقد بدأت بالكاد تدرک ، من جهتها ، ضخامة تكلفة هذا التحول ويحتمل جدا ألا تتوفر لدى البلدان الصناعية الإمكانيات الكافية لتقديم المساعدة المادية اللازمة .

٢٧ - وتابع قائلا إن هذه الاضطرابات قد أدت الى جعل المشاكل التي مازال العالم النامي بأسره تقريبا ، ولا سيما افريقيا ، يعاني منها ، تأتي في المقام الثاني .

٢٨ - واستطرد قائلا ان اللجنة المخصصة الجامعة التابعة للجمعية العامة أعدت في أيلول/سبتمبر دراسة وتقييما نهائيين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وخطورة الوضع لا تحتاج الى بيان . فالناتج المحلي الإجمالي للفرد انخفض بنسبة ٧,٠ سنويا في القارة بأسرها . وقد أسفر هبوط أسعار

(السيد بلانكا)

السلع الأساسية عن خسارة قدرها ٥٠ بليون دولار في الإيرادات وفي معدلات التبادل التجاري خلال خمس سنوات . وقد ازداد مبلغ الديون المستحقة من ٢١٢ بليون إلى ٢٧١ بليون دولار ووصل مبلغ خدمتها إلى ٢٣ بليون دولار في عام ١٩٩٠ . ومن جهة أخرى ، شهد صافي تدفقات الموارد المالية تقلصا في قيمته الحقيقية خلال الفترة نفسها .

٢٩ - وأردف قائلا إن على البلدان الأفريقية ذاتها والمجتمع الدولي العمل دون إبطاء وعلى نطاق واسع من أجل كبح هذه الاتجاهات السلبية وعكس مسارها . وقد قدر الأمين العام أن تزايد دخل الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء ليصل من الآن إلى العام ٢٠١٥ إلى مستوى هزيل هو ٧٠٠ دولار سنويا يقتضي زيادة الناتج المحلي الإجمالي سنويا بمقدار ٦ في المائة . وهناك الآن عدد كبير من البلدان الأفريقية قد شرع في عملية إصلاح سياسي واقتصادي غير يسيرة البتة .

٣٠ - ومضى قائلا إن على المشاركين في تنمية القارة أن يعملوا ، فضلا عن الإقرار بما يُبذل من جهود وما يُحرز من تقدم كبير ، على تعبئة المزيد من الموارد لتعزيز عملية الإصلاح هذه . ولا يمكن بأي شكل من الأشكال إنكار النجاحات الجزئية ، كما لا يمكن إنكار خطورة الحالة التي تنم عنها الأرقام العامة فيما يتعلق بأفريقيا .

٣١ - واسترسل قائلا إن ظاهرة المتاعب الاقتصادية لا تقتصر على أفريقيا وحدها . ففي أمريكا اللاتينية ، باستثناء بلدان قليلة هي المكسيك وشيلي والارجنتين وفنزويلا ، مازالت عجلة النمو الاقتصادي لم تنطلق بعد في معظم البلدان . وكذلك الأمر في آسيا ، فالبلدان الصناعية الحديثة العهد بها تقدم مثالا يُحتذى ، ولكن ينبغي أيضا العمل دون إبطاء على تنشيط اقتصادات معظم البلدان .

٣٢ - وواصل قائلا إن العلاقة بين حالات الأزمات من ناحية ، والتخلف من ناحية أخرى ، يتجلى على نحو أكثر فأكثر وضوحا . فقد تسبب تواتر هذه الحالات وحجمها في إشارة قلق بالغ لدى المجتمع الدولي . ومع أن عدد اللاجئين في عام ١٩٩٠ بلغ ٣٦ مليون نسمة ، تجدر الإشارة إلى أن ١,٢ بليون نسمة يعيشون في حالة فقر مدقع . وينبغي للأمم المتحدة إقناع الرأي العام والحكومات بأن السبب الأساسي لحالات الأزمات هذه هو التخلف بعينه ، وأنه ينبغي تحقيقا لاستخدام موارد البلدان استخداما اقتصاديا للغاية ، في الاجليين المتوسط والطويل ، التركيز على معالجة العوامل التي تعمق الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

(السيد بلانكا)

٣٣ - وأضاف قائلاً إن البلدان النامية لاتزال تترزح تحت وطأة ديونها الخارجية المتزايدة التي بلغت الآن حداً خيالياً هو ١,٤ تريليون دولار والتي تشكل العائق الرئيسي أمام تقدمها . وقد ازدادت النسبة بين الدين الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في جميع البلدان النامية زيادة كبيرة ، ولاسيما في افريقيا جنوب الصحراء ، حيث ارتفعت من ٩٣,٤ إلى ١٠٣,٣ في المائة في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ .

٣٤ - ومضى قائلاً إن تدابير تخفيض الديون التي اتخذها المانحون في بعض الحالات ، ولو أنها تسفر عن تصور جديد لإدارة الديون ، ينبغي الاعتراف بأنها لا تنطبق إلا على فئات محددة من الدين وأنها غير كافية لتأمين السيولة والاستثمارات التي تحتاج إليها البلدان المدينة لتنشيط نموها .

٣٥ - وتابع قائلاً إن العديد من البلدان النامية يتمتع بموارد طبيعية وبشرية وافرة ، لكن صادراته تعتمد على سلعة أو سلعتين أساسيتين . وينبغي أن تتوافق عملية التنويع التي تحتاجها هذه البلدان من أجل تخفيف درجة تعرضها ، بتحرير التجارة الدولية وبتدابير تفتح الأسواق العالمية أمام منتجات البلدان النامية . ويتوقع أن تساعد جولة أوروغواي على حل المشاكل التي طالما أقلقّت البلدان النامية . وسوف يُبحث كثير من هذه المشاكل في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية الذي سيعقد في كولومبيا في شباط/فبراير ١٩٩٣ .

٣٦ - واستطرد قائلاً إن الترابط بين السكان والنمو والتنمية يكتسي أهمية تتزايد أكثر فأكثر . وبما أن ٩٥ في المائة من الـ ٢٥٠.٠٠٠ حالة ولادة التي تحصل كل يوم تحدث في البلدان النامية ، فإن إدماج السياسات الديموغرافية في خطط التنمية الطويلة الأجل يتسم بأهمية أساسية . وينبغي توعية السكان وتوسيع مرافق الصحة وتنظيم الأسرة وتوفير الوسائل للمرأة لتكييف الخصوبة تبعاً للواقع الاقتصادي .

٣٧ - وأردف قائلاً إن الانفجار الديموغرافي والفقر عاملان كبيران في المشاكل الاجتماعية وفي تدهور البيئة ، على نحو ما يبينه الجدول الدائر حول إتلاف الغابات والتصحر . والبيئة هي أسطع مثال على التكافل . وعليه ، فإنه سوف يتعين على مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالبيئة والتنمية أن يعير أهمية ماثلة للفقر وللاستهلاك المفرط ، مع أن النقاش قد تركّز حتى الآن على المخاطر البيئية للتنمية . والحاجة



(السيد بلانكا)

ماسة بوضوح إلى الحد من انبعاثات الغازات الضارة التي تزيد من حرارة الجو وتستنفد طبقة الأوزون ، ومن الأهمية بمكان الانتهاء من إعداد الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالتغيرات المناخية لكي يتسنى للبلدان التوقيع عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في العام المقبل .

٣٨ - واسترسل قائلاً إن الحلقة المفرغة ، حلقة الفقر وتدهور البيئة ، لم تبين تماماً بعد . إذ أن على البلدان الفقيرة أن تقطع أشجارها أو تحرق غاباتها لكي تبقى . كما أن البلدان المدينة تضطر ، لسداد ديونها ، إلى زيادة صادراتها واستغلال مواردها الطبيعية الهزيلة وتحويل أراضيها البكر إلى إنتاج المحاصيل التجارية .

٣٩ - وواصل قائلاً إن رؤوس الأموال التي يستلزمها مشروع التنمية العالمي الهائل كبيرة للغاية . ومن غير المحتمل ، في زمن البطالة والضعف الاقتصادي ، أن يزداد الادخار المحلي على النحو اللازم لسد الفجوة وتوفير الفوائض على المستوى العالمي . ولزيادة الموارد التي تحتاج إليها البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ، ينبغي إعادة توجيه الموارد المتاحة واستخدامها بحكمة .

٤٠ - وأضاف قائلاً إن نهاية الحرب الباردة وانفراج التوتر بين الشرق والغرب يتيحان فرصاً واقعية لتحويل موارد هامة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت موجهة من قبل نحو الانفاق العسكري . وعلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء أن تعطي الأولوية لنزع السلاح في سياق اتفاقيات صالحة للأمن الاقليمي والدولي . وإن خطر التدمير المتبادل الذي كان يمسك بميزان الرعب طيلة ٤٥ سنة هو مجرد الآن من أي معنى . وقد ظهرت في المقابل أخطار جديدة على المستوى الوطني والاقليمي يجعلها انتشار الأسلحة النووية أكثر ترويعاً . ويبين النزاع في الخليج الفارسي ، والاضطرابات التي طال أمدها في الشرق الأوسط والقتال القومية والاشنية في أوروبا الوسطى والشرقية وفي الاتحاد السوفياتي مدى عدم استقرار السلم وهشاشته .

٤١ - ومضى قائلاً إن على الأمم المتحدة إتاحة الظروف الملائمة لعقد اتفاقات أمنية على المستويين العالمي والاقليمي . وهذا يستلزم قدراً معيناً من الثقة والمصارحة ، ولاسيما من الإجراءات والتدابير الموثوقة ، إضافة إلى نظم ملائمة لكشف النفقات العسكرية ومراقبتها ، وهي نفقات تقدر حالياً بمبلغ تريليون دولار . والأمم المتحدة هي أنسب المحافل لصياغة وتحسين مثل هذه الإجراءات والتدابير .

(السيد بلانكا)

٤٢ - وشابع قائلًا إنه بمجرد الاتفاق على طرائق نزع السلاح العالمي والاقليمي ، يمكن تحديد الاهداف على النطاقين الإقليمي والوطني وإعادة توجيه الموارد نحو غايات أكثر انتاجية ، دون توقع أن يتم بالكامل تحويل الموارد المفرج عنها بهذه الطريقة نحو التنمية . ولا ينبغي أن ننسى أيضا مشاكل تحويل الصناعات الدفاعية نحو القطاع المدني وتحول العمالة .

٤٣ - وأوضح المتكلم أن هذه المشاكل لا يستعصي حلها وأن من الواضح أن نزع السلاح العام سوف يفضي الى الإفراج عن موارد كبيرة جدا من أجل النمو الاقتصادي العالمي . وسوف يمكن بهذه الموارد تقديم المساعدة المالية لأكثر البلدان تضررا من مشكلة الديون ، ونقل المعارف العلمية والتقنية ودعم تنمية قابلة للإدامة ورشيدة بيئيا ، وتشجيع التنوع وإصلاح المرافق الإجتماعية التي تضررت من جراء المديونية وبرامج التكيف .

٤٤ - واستطرد قائلًا إن الامين العام أشار في تقريره السنوي الى فكرته عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية يمكن من خلاله تقرير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية فسي التسعينات وكذلك الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه الموارد .

٤٥ - وأردف قائلًا إن من المعقول التفكير في وضع إطار للحد تدريجيا من التسلح فسي العقد المقبل . وسوف يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم في الوقت المناسب بإقناع المانحين بأن دعم جهود التنمية في البلدان النامية يفضي الى تعزيز السلم والامن الدوليين ، مما يحفز على إجراء تخفيضات جديدة في مجال الانفاق العسكري . وتشير مشاكل البيئة والمخدرات والإيدز والهجرات وحالات الازمات قلعا بالفا لدى شعوب البلدان النامية وحكوماتها . وبوسع الأمم المتحدة أن تبرهن أن حماية البيئة والتنمية القابلة للإدامة هما وجهان لعملة واحدة . وبإمكان الأمم المتحدة أن تبرهن أيضا أن الفقر هو السبب الأساسي لحالات الازمات وأنه يمكن التخفيف حتى من آثار الكوارث الطبيعية نفسها اذا ما تم وضع برامج للتنمية تتجه نحو العمل الوقائي .

(السيد بلانكا)

٤٦ - واختتم المتكلم حديثه قائلاً إن العالم يواجه تحديات هائلة لا يستحيل إطلاقاً التغلب عليها لأن لدى المجتمع الدولي ما يلزم من الموارد لمعالجتها . والمطلوب هو رؤية مشتركة للنمو والتنمية ولمدى توافر الموارد والاحتياجات المطلوبة منها ، وكذلك اتفاق عالمي بشأن الأولويات . وتمتع الأمم المتحدة بمكانة ممتازة تساعد على تشكيل هذه الرؤية وإيجاد الظروف الملائمة لعمل جماعي يتفق عليه الأطراف في صيغة ما استعداداً للعصر الألفي المقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥